مرادا فيكون المجاز كلمة واقول لم يفهم المعنى من المراد فانه
يخبط عشواء وذلك ان النقض بالكلمات المجازية انما المراد
باراده من حيث هي مجاز ان لكن ترك قيد الحيثية اتكالا على
ظهور المراد لذوى الفطرة السليمة وكلام الامة مشحون بمثل
ذلك ولا يخفى انه لا شئ من الكلمات المجازية بمجاز من حيث هو
مجاز بنفسه بل بقرينة فزالة بالوضع من الحيثية المذكورة
مفقودة منها دائما من حيث كونه مجازا ولا صدق عليه
لانه زال من تلك الحيثية بالوضع المذكور فى الجملة فسقط
حينئذ ما قاله المحرر من وجه الاعتراض الخامس
قوله تحقيقا او تقديرا قال المصنف فى شرح هذا
الكتاب اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقى وهو الذى
لابد من قصده ومجازى مستعمل فى عرف النحاة والعرض
له اجود وكل منهما قد تعرض له فى هذا الحد فالاول كرجل فانه
دال على معناه تحقيقا والثانى احد جزئى العلم المضاف
كامرئ القيس فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة تحقيقا
ومن حيث التركيب هو كلمتان تقديرا واما القسم الثالث
فمجاز مهمل فى عرفهم وهو اطلاق على الكلام كقولهم
كلمة الشاعر ووقع فى شرح هذا المحل استشكال ذلك اما
اولا فلانه قد استعمل قوله دال فى حقيقته ومجازه

دفعه واحدة وهذا صحيح له ان يقول حقيقة او تقديرا وفى
ذلك ما علم فى محله فى اصول الفقه واما ثانيا فاما ان
يكون قد قصد ايراد تعريف واحدة للكلمة الحقيقية والمجا
فيه جمع ماهيتين مختلفتين فى حد بن بكلمة او المقتضى
للاظهار وفساده واضح قال مقلد خطبا الهند
اجيب عن الاول بجوابين بان الدال على قسمى حقيقى
ومجازه يندرج اقسامه فيه بطريق عموم المجاز اى
ما يطلق عليه اسم الدال وهذا كما قسم الاصوليون الرخصة
على اربعة اقسام مع ان نوعين منها حقيقة ونوعين
مجاز مرادهم ما يطلق عليه اسم الرخصة على اربعة
اقسام وعن الثانى بان ما ذكره من الجمع بين ماهيتين
مختلفتين فى الحد الواحد انما لا يجوز اذا كانتا مختلفتين
من كل وجه واما اذا كانتا متفقتين فى الجنس وبعض
الفصول فلا مثل اذا سئلت ما الانسان والشجر فجوابه
بحسب الشركة الجسم النامى غاية ما فى الباب
ان لا يكون حد احقيقيا بل تعريفا رسميا فكذلك ما هنا
القدر المشترك بين الكلمة الحقيقة والكلمة المجازية هو
اللفظ المستقل الذى يطلق عليه اسم الدال فاذا سئلت
بقولنا ما الكلمة الحقيقية فجوابه بحسب الخصوصية اللفظ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)